

A Comparative Socioeconomic Study of the Consumption Pattern of Food Commodities in Light of Price Changes (Case Study)

Howida E. Hassan¹ and Engy K. Faied²

¹Economic Research Institute, Agricultural Research Center Agricultural

²Extension and Rural Development Research Institute, Agricultural Research Center

دراسة إقتصادية إجتماعية مقارنة للنمط الإستهلاكي للسلع الغذائية في ظل تغيرات الأسعار (دراسة حالة)

هويدا السيد حسن¹ و إنجي خيرى فايد²

¹معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية

²معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية

المخلص

شهدت الأونة الأخيرة ارتفاع في أسعار الغذاء إلى مستويات أصبحت تهدد كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها مصر؛ حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نحو 34.4% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي. لذا ترجع الأهمية التطبيقية للبحث في محاولة دراسة تأثير تغيرات أسعار السلع الغذائية على الإنفاق، والإستفادة من ذلك في وضع السياسات الاقتصادية المستقبلية والبرامج الإرشادية والتوعية المناسبة لمواجهة التحديات التي تفرضها ارتفاع أسعار الغذاء وسرعة تقلبها. ومن ثم إستهداف البحث بصفة أساسية دراسة التحليل الاقتصادي والإجتماعي لأثر ارتفاع الأسعار والموقع الجغرافي على الأنماط الإنفاقية على الغذاء للأسر الزراعية وكذلك التعرف على أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذا الارتفاع وردود أفعال المبحوثين في التصدي له والتعرف على أهم جهات توعية المبحوثين بكيفية التعامل مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية بالإضافة إلى مقارنة النمط الإنفاقي الغذائي للسلع في مناطق عينة الدراسة ودراسة العلاقة بين الإنفاق على السلع الغذائية موضع الدراسة من خلال دراسة المرونة الكمية والإنفاقية والنوعية ولقاء الضوء على الاختلاف بين المرونة في محافظتي الدراسة والتغير في هذه المرونة نتيجة ارتفاع الأسعار. وإعتمد البحث في تحقيق أهدافه على منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن حيث أجري هذا البحث في محافظتين بالجمهورية تمثلن نمطين مختلفين من ثقافة الجمهورية وهي محافظة البحيرة ممثلة لثقافة الوجه البحري، ومحافظة أسيوط ممثلة لثقافة الصعيد مصر وذلك للوقوف على مدى التباين في نمط إستهلاك الغذاء وفقاً للثقافات المختلفة للجمهورية، حيث تم إختيار عينة عمدية من 50 أسرة مزرعية من محافظة البحيرة و50 أسرة مزرعية من محافظة أسيوط، ليصل إجمالي عينة البحث إلى 100 أسرة مزرعية، وقد تضمنت الدراسة النمط الإنفاقي الإستهلاكي الغذائي لكلا من مجموعة الحبوب (الخبز، الأرز، المكرونة، الدقيق)، مجموعة الزيوت والدهون (السمن البلدي والسمن الصناعي والزيوت النباتية)، اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الطيور، الأسماك)، مجموعة البقول (الفول، العدس)، البيض، السكر، الألبان. وقد أستخدم التحليل الوصفي الذي اعتمد على التكرارات والنسب المئوية في وصف عينة البحث وإبراز نتائجها والتحليل القياسي الذي اعتمد على تحليل التباين في اتجاهين، قياس المرونة الكمية والإنفاقية والنوعية. وقد أظهرت نتائج البحث مايلي: زيادة متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء من حوالي 152.8 نقطة في إبريل 2016، إلى حوالي 168.9 نقطة في إبريل 2017 بنسبة زيادة تقدر بنحو 10.5%؛ زيادة متوسط أسعار السلع الغذائية (الأرز والمكرونة والزيوت النباتية واللحوم الباردة واللحوم الطازجة واللحوم الباردة والمستورد والدجاج البلدي والدجاج المستورد والسمن البلطي والسمن المجدد والبيض والفول والعدس المجروش والعدس الصحيح والسكر) بنسبة زيادة تقدر بنحو 43.5% شهر إبريل 2017 مقارنة بشهر إبريل 2016. بلغت نسبة الإنفاق الإستهلاكي للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة نحو 39.3% من إجمالي إنفاقها الإستهلاكي؛ وذلك تؤكد النتائج المتحصلة عليها من عينة الدراسة أهمية دراسة أنماط الإستهلاك الغذائي. أرجع أغلب المبحوثين بنسب 96%، 100%، من المبحوثين في البحيرة وأسيوط تغير نمط إستهلاكهم للسلع الغذائية إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية تبين أن 38% من مبحوثي البحيرة خفضوا من إنفاقهم على شراء السجائر، وخفض 58% من مبحوثي أسيوط إنفاقهم على الملابس. تبين أن 40% من مبحوثي البحيرة قللوا إنفاقهم على اللحوم، في حين قلل 68% من مبحوثي أسيوط إنفاقهم على الحلوى. تبين أن 88%، 86% من المبحوثين في البحيرة وأسيوط على الترتيب كانوا يعانون من عدم قدرتهم على تلبية احتياجات أسرهم وريجات أبنائهم. كان التفاضل أهم جهات توعية 92% من المبحوثين في البحيرة، في حين كانت المؤسسات الدينية هي الأهم في محافظة أسيوط كجهة للتوعية بكيفية التعامل مع ارتفاع أسعار الغذاء وذلك بنسبة 88% من مبحوثي أسيوط هناك أثر للمتعلق على الإنفاق الإستهلاكي للسلع بعينة الدراسة وكذلك بالنسبة للأسعار؛ الأمر الذي يؤدي إلى إستخدام بيانات العينة في كل محافظة على حد. ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي إلى نحو 46.9%، 51.3% بعد ارتفاع الأسعار مقارنة بنحو 33%، 37.7% قبل ارتفاع الأسعار في محافظتي البحيرة وأسيوط على الترتيب، مما يدل على انخفاض مستوى المعيشة والرفاهية لتلك الأسر. إنخفاض الأهمية النسبية في محافظة البحيرة لكل من الأرز، المكرونة، الدقيق، السمن البلدي، اللحوم البلدي، الطيور، الألبان. وهذا ما يوضح إتجاه المستهلك نحو السلع البديلة الأرخص ثمناً والتي قد تكون أقل في القيمة الغذائية تبين من مقارنة معامل المرونة الإنفاقية والكمية للفئات الإنفاقية الثلاثة للسلع بعينة الدراسة في ظل تغيرات الأسعار في محافظتي الدراسة (البحيرة وأسيوط) إنها تقل عن الواحد الصحيح؛ مما يدل على أن تلك السلع تُعد من السلع الأساسية، كما تبين أن معامل المرونة أكبر في محافظة أسيوط عن محافظة البحيرة لأغلب السلع؛ بسبب زيادة الدخل في محافظة البحيرة في محافظة البحيرة، تختلف أهمية السلع فيما بينها في ظل تغيرات الأسعار، حيث يُعتبر الخبز أكثرها أهمية في الفئات الإنفاقية الثلاثة قبل وبعد زيادة الأسعار، بينما تُعتبر اللحوم الحمراء أقلها أهمية في الفئتين الأولى والثانية أما في الفئة الإنفاقية الثالثة تُعد الألبان أقل السلع أهمية قبل زيادة الأسعار. أما بعد زيادة الأسعار تُعتبر المكرونة والسمن البلدي أقلها أهمية بينما تُعتبر اللحوم الحمراء سلعة كالمالية في الفئة الإنفاقية الأولى وشبه ضرورية في الفئتين الثانية والثالثة في محافظة أسيوط، تختلف أهمية السلع فيما بينها في ظل تغيرات الأسعار، حيث يُعتبر الخبز أكثرها أهمية في الفئات الإنفاقية الثلاثة قبل وبعد زيادة الأسعار، بينما تُعتبر اللحوم البلدي أقلها أهمية في الفئات الإنفاقية الثلاثة قبل وبعد زيادة الأسعار تقرب المرونة النوعية من الصفر؛ مما يدل على أن المبحوث في محافظتي الدراسة كلما زاد إنفاقه الإستهلاكي (دخله) يتجه إلى إستهلاك كمي أكبر للسلع الغذائية بعينة الدراسة دون الإهتمام بنوعية هذه السلع.

المقدمة

نحو 95% بينما بلغت في الريف والحضر نحو 93.8%، 96% على الترتيب عام 2015¹. كما يحتل الإنفاق على الغذاء مكانة رئيسية في إجمالي الإنفاق الإستهلاكي حيث بلغت نسبة الإنفاق على طعام والشرب نحو 34.4% على مستوى الجمهورية بينما بلغت حوالي 30.4%، 38.9 في الريف والحضر على الترتيب². ويُعتبر الفقراء هم أكثر الفئات تأثراً بارتفاع الأسعار حيث ينفقون ما بين 35% إلى 65% من دخلهم على الغذاء، ونظراً لانخفاض مرونة العرض والطلب بالنسبة للسلع الغذائية الضرورية لا تستطيع الأسر الفقيرة أن تغير من نمط إستهلاكها الغذائي وذلك تخفضه بشكل كبير استجابة للأسعار المرتفعة إلا أنه غالباً ما يؤثر ذلك سلباً على مصروفات التعليم والصحة، أما في حالة الفقر المدقع فإن ارتفاع الأسعار

شهدت الأونة الأخيرة ارتفاع في أسعار الغذاء إلى مستويات أصبحت تهدد كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها مصر؛ حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي، مما يجعل تلك الدول أكثر عُرضة للأزمات في ظل ارتفاع أسعار الغذاء. إذ يُعتبر الغذاء من أهم مقومات الحياة التي تهتم الدولة بتوفيرها لجميع المواطنين، نظراً للور الهام الذي يلعبه في إحتفاظ الفرد بحيويته وصحته وقدرته على العمل والإنتاج. لذا تهتم حكومات الدول بدراسة الأنماط والعادات الإستهلاكية للسكان في كل من الريف والحضر ورصد التغيرات التي تطرأ عليها نتيجة للتغيرات الاقتصادية والإجتماعية في المجتمع.

ويعد النمط الإستهلاكي للغذاء مؤشراً لما يستهلكه المجتمع من مختلف السلع الغذائية في وقت معين ومكان معين بهدف إشباع حاجته الإنسانية الغذائية، كما يعد مؤشراً للتوزيع النسبي للإنفاق الإستهلاكي على مختلف السلع وفقاً للفئات الإنفاقية، حيث بلغت نسبة الإنفاق الإستهلاكي

¹ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2015، القاهرة، سبتمبر 2016.

6. التعرف على بنود الصرف التي إنخفضت نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأهم نوعيات الغذاء التي إنخفضت صرف المبحوثين عليها نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
7. التعرف على أهم جهات توعية المبحوثين بكيفية التعامل مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
8. دراسة التباين للسلع الغذائية بعينة الدراسة خلال فترتي قبل وبعد ارتفاع الأسعار من ناحية والموقع الجغرافي (المنطق) من ناحية أخرى.
9. مقارنة النمط الإنفاقي الغذائي للسلع في مناطق عينة الدراسة.
10. دراسة العلاقة بين الإنفاق على السلع الغذائية موضع الدراسة من خلال دراسة المرونة الكمية والإنفاقية والنوعية وإلقاء الضوء على الاختلاف بين المرونة في محافظتي الدراسة والتغير في هذه المرونة نتيجة ارتفاع الأسعار.

الطريقة البحثية

تناولت الدراسة موضوع البحث في جزأين، الأول التحليل الوصفي الذي اعتمد فيه على التكرارات والنسب المئوية في وصف عينة البحث وإبراز نتائجه. بينما تناول الجزء الثاني تحليل التباين في اتجاهين، قياس المرونة الكمية والإنفاقية والنوعية. وقد أستخدم منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن في تحقيق أهداف البحث حيث أجري هذا البحث في محافظتين بالجمهورية تمثلن نمطين مختلفين من ثقافة الجمهورية وهي قرية جواد حسنى مركز أبو حمص محافظة البحيرة ومثله لثقافة الوجه البحري، وقرية دير شو مركز أبنوب محافظة أسيوط ممثلة لثقافة صعيد مصر وذلك للوقوف على مدى التباين في نمط استهلاك الغذاء وفقاً للثقافات المختلفة للجمهورية. وفيما تعلق بالمجال البشري للبحث تم اختيار عينة عمدية من 50 أسرة مزرعية محافظة البحيرة و50 أسرة مزرعية محافظة أسيوط، ليصل إجمالي عينة البحث إلى 100 أسرة مزرعية كما هو موضح بالجدول رقم (1) بالدراسة. كما أستخدم الاستبيان من خلال المقابلة الشخصية كأداة لجمع بيانات البحث من المزارعين أرباب الأسر، والتي تحورت الأسئلة فيها عن فترتي قبل وبعد ارتفاع الأسعار، كما تم إجراء اختبار مبدئي لاستمارة الاستبيان التي تم جمعها من المبحوثين، وجمعت البيانات الميدانية خلال شهري مارس وإبريل من عام 2017.

منحنى إنجبل (قانون إنجبل) Engle's curves:

يعبر عن مختلف الكميات من سلعة ما التي يقبل المستهلك على شرائها عند المستويات المختلفة من الدخل مع بقاء باقي المتغيرات الأخرى على حالها دون تغيير. وقد أشار إنجبل إلى أن الطعام والشراب أهم بنود نفقات الأسرة أو الفرد، وأن نسبة الإنفاق على الطعام والشراب تقل بزيادة الدخل، ونسبة الإنفاق على المسكن والملبس تبقى ثابتة تقريباً، بينما تزيد نسبة الإنفاق على السلع الرفاهية بزيادة الدخل². ولدراسة أثر الإنفاق الاستهلاكي وحجم الأسرة على النمط الاستهلاكي للإنفاق على السلع بعينة الدراسة، أستخدم النموذج اللوغاريتمي لتقدير المرونة الدخلية الإنفاقية الكمية والقيمية، وقد تم استخدام متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة (بدلاً من الدخل) كمتغير مستقل، ويرجع سبب اعتماد الإنفاق الاستهلاكي بدلاً من الدخل الكلي إلى تعدد مفاهيم الدخل وصعوبة قياسه بالإضافة إلى عدم دقة البيانات التي تخص الدخل وذلك لتهرب الكثير من إعطاء بيانات صحيحة.

وتعتبر المرونة الإنفاقية أهم مؤشر يقيس ردود فعل المستهلك إتجاه تغيير الإنفاق الكلي بالإضافة إلى التنبؤ بالإنفاق. وتقسّم السلع من حيث المرونة الإنفاقية إلى سلع كمالية ذات المرونة أكبر من الواحد، وسلع شبه ضرورية المرونة تتراوح بين 0.5، و1 وسلع ضرورية المرونة أقل من 0.5 وأخرى يطلق عليها سلع دنيا المرونة سالب. ويعتبر التقسيم السابق للسلع غير كافي لإعطاء توصيف للسلعة، خاصة في حالة مستويات الدخل المنخفض؛ حيث أن حساب المرونة يعتمد على عوامل أخرى منها وجود بدائل للسلعة كلما كان للسلعة بدائل كلما كانت المرونة أكبر بالإضافة إلى مستوى معيشة الفرد والذي يحدد تعامله مع بعض السلع فهي كمالية للبعض وضرورية للبعض الآخر من المستهلكين³. كما تعتمد على نسبة أسعار السلع إلى الدخل؛ كلما ارتفعت هذه النسبة كلما ارتفعت المرونة؛ لذا تبدو بعض السلع كمالية بالنسبة لذوي الدخل المنخفضة.

يؤثر على استهلاكهم من الطعام من الناحية الكمية والنوعية مما يجعلهم عرضة لحالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وخاصة بالنسبة للأطفال، ويشكل الفقر أحد الآثار المباشرة لانعدام الأمن الغذائي خاصة في الريف المصري، وقد ارتفعت نسبة الفقراء الذين لا يستطيعون توفير احتياجاتهم الأساسية من 16.7% عام 2000/1999 إلى 26.3% عام 2012/2013. ويتأثر الإنفاق على الغذاء بالعديد من العوامل كالدخل والمستوى العام للأسعار والتوزيع السكاني ما بين الريف والحضر والخصائص الاجتماعية والإقتصادية¹.

الأهمية التطبيقية للبحث:

يُعد النمط الاستهلاكي للغذاء من أهم مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي التي تهم متخذي القرار وصناع السياسة الاقتصادية، لذا تكمن أهمية البحث في محاولة دراسة تأثير تغيرات أسعار السلع الغذائية على النمط الإنفاقي الاستهلاكي في مجتمعين تمثلن نمطين مختلفين من ثقافة الجمهورية، إحداهما في محافظة البحيرة (وجه بحري) والأخرى محافظة أسيوط (وجه قبلي)، والإستفادة من ذلك في وضع السياسات الاقتصادية المستقبلية والبرامج الإرشادية والنوعية المناسبة لمواجهة التحديات التي تفرضها ارتفاع أسعار الغذاء وسرعة تقلبها.

المشكلة:

شهدت الأونة الأخيرة ارتفاع في أسعار السلع الغذائية، مما استدعى إجراء دراسات للبحث في تداعيات هذا الارتفاع وما ترتب عليه من آثار وخاصة فيما تعلق بأنماط استهلاك الغذاء للأسر الزراعية، ورصد لأهم المشكلات الاجتماعية والإقتصادية الناجمة عن هذا الارتفاع. ولذلك تبلورت مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مفاده، ما هو الأثر الإقتصادي والإجتماعي لارتفاع الأسعار والموقع الجغرافي (محافظتي البحيرة وأسيوط) على النمط الاستهلاكي الغذائي للأسر الزراعية؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل هناك تغيرات في أسعار أهم السلع الغذائية على المستويين العالمي والمحلي؟
2. ما هي أهم الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للمبحوثين؟
3. ما هو التحليل الوصفي للسلع الغذائية بعينة الدراسة؟
4. ما هي أسباب تغير أنماط استهلاك السلع الغذائية؟
5. ما هي أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشكلات الاجتماعية والإقتصادية الناتجة عن هذا الارتفاع وردود أفعال المبحوثين في التصدي له؟
6. ما هي بنود الصرف التي إنخفضت نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأهم نوعيات الغذاء التي إنخفضت صرف المبحوثين عليها نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية؟
7. ما هي أهم جهات توعية المبحوثين بكيفية التعامل مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية؟
8. هل هناك تباينات للسلع الغذائية بعينة الدراسة خلال فترتي قبل وبعد ارتفاع الأسعار من ناحية والموقع الجغرافي (المنطق) من ناحية أخرى؟
9. ما هي الإختلافات في النمط الإنفاقي الغذائي للسلع بعينة الدراسة في مناطق عينة الدراسة؟
10. ما هي الآثار المترتبة على التغيرات السعرية في السلع الغذائية بعينة الدراسة على الإنفاق على هذه السلع؟

الأهداف:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة التحليل الإقتصادي والإجتماعي لأثر ارتفاع الأسعار والموقع الجغرافي (محافظتي البحيرة وأسيوط) على الأنماط الإنفاقية على الغذاء للأسر الزراعية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أسعار أهم السلع الغذائية على المستويين العالمي والمحلي.
2. التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للمبحوثين.
3. التعرف على التحليل الوصفي للسلع الغذائية بعينة الدراسة.
4. التعرف على أسباب تغير نمط استهلاك السلع الغذائية.
5. التعرف على أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشكلات الاجتماعية والإقتصادية الناتجة عن هذا الارتفاع وردود أفعال المبحوثين في التصدي له.

¹ - إيناس زكريا محمد، نحو سياسات مواجهة تقلبات الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي في مصر، رسالة دكتوراة، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.

² - Louis Philips. 1987. Applied Consumption Analysis, North Holland Publishing Company, Amsterdam.

$$\ln(E_{ij}) = a + b_1 \ln(Exp_i) + b_2 \ln(n_i)$$

حيث: b_1 : المرونة الإنفاقية

Exp_i : قيمة الإنفاق الاستهلاكي E_{ij} : قيمة الإنفاق الشهري للأسرة i

الشهري للأسرة i على السلعة j

n_i : أحد أفراد الأسرة i

الإطار النظري:

1- النظريات المفصلة لسلوك المستهلك الغذائي:

يمكن تفسير سلوك إنستهلاك الغذاء من خلال ثلاث نظريات وهي: النظرية النفسية: التي تركز على التحليل النفسي لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتم بالإتجاهات والدوافع الفردية كمحدد للسلوك الاستهلاكي، ونظرية التفضيل المستوحى والتي تقضي بأنه إذا واجه المستهلك مجموعتين من السلع ولديه العلم بأن تكاليف إحداهما أكبر من الثانية ورغم ذلك اشترى المجموعة الأكثر تكلفة، فإن هذا يدل على تفضيله الواضح لهذه المجموعة دون غيرها، وأنه لم يتأثر بما أوحى به ارتفاع تكاليفها سواء كان هذا الإحاض صادقاً أم غير صادق، وأخيراً نظرية الطلب التي تقترض ثلاث فروض أولها العلم التام للمستهلك بكل ماله علاقة بالسلع والخدمات الغذائية التي يراها كافية لإشباع احتياجاته، وثانياً علمه بالوسائل النفسية لتحقيق أهدافه، وثالثاً أن المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع لرغباته ومتطلباته². كما يمكن تلخيص أهم المناهج البحثية لدراسة الأنماط الغذائية فيما يلي: أولاً: المنهج البيئي الذي يختص بدراسة العوامل السببية التي تربط بين البيئة والغذاء والصحة، ثانياً: المنهج الإقليمي ويختص بقصر مجالات بحثه على مناطق أو أقاليم صغيرة محددة، ثالثاً: المنهج الثقافي ويختص بدراسة المعارف والمعاليم الرئيسية في مجالات اللغات والآثار والتاريخ والتقاليد والأعراف والسلوكيات والمعتقدات الدينية التي تؤثر في الأنماط الغذائية، رابعاً: المنهج الغرضي أو الوظيفي ويختص بدراسة النمط الغذائي كوسيلة لتدعيم وتقوية العلاقات الانسانية، خامساً: المنهج التخطيطي ويختص بدراسة العوامل المؤثرة على إعداد برامج التخطيط الغذائي مع ضرورة ربط ذلك بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، سادساً: المنهج الكليينكي ويختص بدراسة عوامل الإنتاج الغذائي وتقويم القيمة الغذائية للأغذية، بمدى كفاءة الإستخدام البشري لها، ودراسة حالات نقص وسوء التغذية³.

2- التعريفات الإجرائية

● وحدة البحث: هي الأسرة المزرعية وتتكون من فرد أو أكثر يشتركون في السكن والمأكول ويعتمدون على ميزانية إنفاقية واحدة.

● الإنفاق الاستهلاكي للأسرة: هو قيمة السلع والخدمات التي حصلت عليها الأسرة أو إستخدمتها أو دفعت ثمنها نقداً عن طريق الشراء أو أنتجتها لنفسها أو حصلت عليها كدخل عيني أو عن طريق المقايضة لإشباع حاجات أفرادها⁴. وتم قياسه في هذا البحث من خلال ثلاثة أسئلة: الأول: سؤال المبحوث مباشرة عن قيمة المنصرف من دخله على السلع الغذائية في الشهر الماضي وفي نفس الشهر العام السابق بالتقريب. الثاني: سؤال المبحوث عن الكمية المستهلكة من السلع الغذائية وما هو سعر الوحدة في الشهر السابق وفي نفس الشهر العام السابق بالتقريب، وقد إستملت السلع الغذائية على خمسة عشر سلعة تمثلت في الحبوب (الخبز، الأرز، المكرونة، الدقيق)، الزيوت والدهون (السمن البلدي، السمن الصناعي، الزيوت

النباتية)، واللحوم الحمراء والبيضاء (اللحوم البلدي، اللحوم المستوردة، الطيور، الأسماك)، البقوليات (الفول، العدس) وكذلك السكر والألبان. الثالث: ما هو قيمة المنصرف من دخله على المدارس والجامعات، والمياه والكهرباء، والتليفونات، والغاز، والخدمات الصحية في الشهر الماضي وفي نفس الشهر العام السابق بالتقريب. وللتأكد تم الإسترشاد بنسبة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء وقد بلغت نحو 93.8% في الريف من إجمالي دخل الأسرة⁵.

3- المعالجة الكمية للبيانات:

- سن المبحوث: تم معالجة هذا المتغير عن طريق الاعتماد على الرقم الخام للسن وتقسيمة إلى ثلاث فئات (فئة الشباب من سن 22 إلى أقل من 36، متوسطي السن من 36 إلى أقل من 50، كبار السن من 50 إلى 64) وذلك وفقاً للمدى الفعلي للمتغير الذي تراوح بين 22 و64 سنة.
- تعليم المبحوث: تم سؤال المبحوث عن عدد سنوات تعليمه التي أتمها بنجاح والمرحل التعليمية التي اجتازها، وتم تقسيم هذا المتغير إلى الفئات التالية: (أمية لا يعرف القراءة والكتابة، يقرأ ويكتب، حاصل على شهادة متوسطة، حاصل على شهادة تعليم عالي).
- حجم الأسرة: ويقصد به عدد أفراد أسرة المبحوث كرقم خام، وقد تم تقسيم هذا المتغير وفقاً لمداه الفعلي والذي تراوح بين 2 و9 أفراد إلى ثلاث فئات (صغيرة تراوح مداها من 2 إلى أقل من 4، متوسطة من 4 إلى أقل من 6، كبيرة من 6 إلى 9 أفراد) تم توزيع المبحوثين عليهم.
- نوع الأسرة: يقصد به نوع القرابة في الأسرة الواحد، إن كانت بسيطة مكونة من الأم والأب والأبناء، أو ممتدة إن تكونت من جيلين، الآباء والأبناء والأحفاد.
- الدخل الشهري: تم قياسه من خلال رقم خام تم تقسيمه إلى ثلاث فئات وفقاً للمدى الفعلي الذي تراوح بين 1000 و5900 جنيه، وكانت الفئات كما يلي: (فئة الدخل المنخفض وتراوحت بين 1000 إلى أقل من 2634، وفئة الدخل المتوسط والتي تراوحت بين 2634 إلى أقل من 4267، وفئة الدخل المرتفع والتي تراوحت بين 4267 و5900 جنيه).
- الإنفاق الاستهلاكي: تم قياسه من خلال رقم خام تم تقسيمه إلى ثلاث فئات وفقاً للمدى الفعلي الذي تراوح بين 1033، 4972 جنيه، وكانت الفئات كما يلي: فئة الإنفاق الاستهلاكي المنخفض وقد تراوحت بين 1033 إلى أقل من 2345، وفئة الإنفاق الاستهلاكي المتوسط والتي تراوحت بين 2345 إلى أقل من 3650، وفئة الإنفاق الاستهلاكي المرتفع والتي تراوحت بين 3650، 4972.

النتائج والمناقشات

أولاً: أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي والمحلي:

شهدت الأونة الأخيرة ارتفاعاً في أسعار الغذاء إلى مستويات أصبحت تهدد كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها مصر؛ حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، مما يجعل تلك الدول أكثر عرضة للآزمات في ظل ارتفاع أسعار الغذاء.

أسعار السلع الغذائية في العالم:

يوضح الجدول رقم (1)، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء وهو يستخدم لقياس التغير الشهري في الأسعار العالمية لسلعة السلع الغذائية الأساسية. ويتألف من متوسط مؤشرات لخمسة مجموعات سلعية أساسية (تمثل 55 سلعة)، مرجحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة (2002-2004). وقد بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء حوالي 152.8 نقطة في إبريل 2016، بينما بلغ حوالي 168.9 نقطة في إبريل 2017 بنسبة زيادة تُقدر بنحو 10.5%. كما ارتفع متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم من حوالي 149.6 نقطة في إبريل عام 2016 إلى حوالي 169.3 نقطة في إبريل 2017 بنسبة زيادة تُقدر بنحو 13.1%. كما تبين من الجدول ارتفاع متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار كل من الألبان والسكر من حوالي 127.4، 215.3 نقطة على الترتيب في إبريل عام 2016 إلى حوالي 183.6، 233.3 نقطة على الترتيب في إبريل 2017 بنسبة زيادة تُقدر بنحو 44.1%، 8.4%، على الترتيب، بينما إنخفض متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار كل من الحبوب والزيوت من حوالي 149.8، 166.4 نقطة على الترتيب في إبريل عام 2016 إلى حوالي 146، 161.1 نقطة

⁵ الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2015، مرجع سبق ذكره.

¹ - Helen H. Jensen. 1996. Demand for Food Commodities by Income Groups in Indonesia, Center for Agricultural and Rural Development, Iowa State University.
- Prais, S. J. and H.S. Houthakker (1971). The Analysis of Family Budgets. 2nd. Ed. Cambridge: Cambridge University Press
² - عبد الحميد، عبد الحميد عجيل: نموذج تحليلي سببي لدراسة السلوك الغذائي للريفات بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طنطا بكفر الشيخ، 2005.
³ - عامر، أسماء فوزي عبد العزيز، دراسة العوامل الاجتماعية والبيئية المرتبطة بسلوك الريفيات نحو العادات الغذائية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ، رسالة دكتوراة، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2010.
⁴ الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2015، القاهرة، ديسمبر 2016.

البقري الطازج واللحم البقري المستورد والدجاج البلدي والدجاج المستورد والسمك البلطي والسمك المجمد والبيض والبقول والعدس المجروش والعدس الصحيح والسكر بنسبة زيادة تُقدر بنحو 3.7%، 56.8%، 34%، 49.2%، 44.4%، 62.4%، 25%، 19.4%، 49.5%، 95.5%، 45.3%، 15.4%، 53%، 53.9%، 87.4% على الترتيب خلال شهر إبريل 2017 مقارنة بشهر إبريل 2016.

على الترتيب في إبريل 2017 بنسبة زيادة تُقدر بنحو 2.5%، 3.2%، على الترتيب

2- أسعار أهم السلع الغذائية في مصر:

يوضح الجدول رقم (2)، ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية شهر إبريل عام 2017 مقارنة بأسعار نفس الشهر من العام السابق له (إبريل 2016). حيث ارتفع متوسط سعر الدقيق حوالي 3.93 جنيه/كجم إلى حوالي 6.93 جنيه/كجم بنسبة تغير بلغت نحو 76.3%. كما تبين من الجدول ارتفاع معدل تغير أسعار كل من الأرز والمكرونة والزبدة البلدي واللحم

جدول 1. مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء خلال الفترة (يناير 2016-إبريل 2017)

الشهور	مؤشر أسعار الأغذية	مؤشر أسعار اللحوم	مؤشر أسعار الألبان	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار الزيوت	مؤشر أسعار السكر
1/2016	149.3	145.2	145.1	149.1	139.1	199.4
2/2016	149.7	146.7	142.0	148.2	150.3	187.1
3/2016	150.8	145.8	130.3	147.6	159.8	219.1
4/2016	152.8	149.6	127.4	149.8	166.4	215.3
5/2016	156.7	154.4	128.0	152.5	163.3	240.4
6/2016	163.9	159.9	137.9	156.9	161.9	276.0
7/2016	162.5	161.7	142.3	148.1	157.3	278.7
8/2016	166.6	164.9	154.6	143.6	169.0	285.6
9/2016	170.9	163.7	176.0	140.9	172.0	304.8
10/2016	172.2	162.2	182.8	142.3	167.9	315.3
11/2016	171.9	163.3	186.4	141.4	175.6	287.1
12/2016	170.3	157.1	192.6	142.2	183.0	262.6
1/2017	174.6	158.8	193.0	146.9	186.3	288.5
2/2017	175.5	161.2	194.2	150.5	178.7	287.9
3/2017	171.6	165.2	189.8	147.8	167.6	256.5
4/2017	168.9	169.3	183.6	146.0	161.1	233.3

www.fao.org

جدول 2. متوسط أسعار أهم السلع الغذائية خلال شهري (إبريل 2016، إبريل 2017)

السلعة	الوحدة	2017 مارس (الجنيه)	2016 إبريل (الجنيه)	التغير %
دقيق قمح سائب 72%	كجم	6.93	6.93	76.3
أرز بلدي سائب	كجم	7.05	6.8	3.7
المكرونة	كجم	7.59	4.84	56.8
زبد بلدي جاموسي سائب	كجم	90	63.43	34
زيت عباد الشمس	لتر	23.5	15.7	49.2
لحم بقري وجاموسي متوسط السن	كجم	127	91.4	44.4
لحم بقري مجمدة المستوردة	كجم	65.9	40.09	62.4
دجاج بلدي	كجم	40	32	25
دجاج ابيض مجمدة	بالواحدة	50	41.88	19.4
سمك بلطي طازجة	كجم	34	24.75	49.5
سمك ماركيل مجمدة	كجم	32	17.9	95.5
بيض مزارع متوسط الحجم	بالواحدة	1.38	0.95	45.3
فول بلدي جاف للتدسيس	كجم	17.25	14.95	15.4
عدس مجروش بلدي	كيلو	21.65	14.15	53
عدس صحيح بلدي	كيلو	27	17.54	53.9
سكر حر معبأ	كيلو	12.5	6.67	87.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، إبريل 2017.

ثانياً: وصف عينة البحث:

تم تقسيم عُمر المبحوثين إلى ثلاث فئات وفقاً للمدى الفعلي للعينة والذي تراوح بين 22 و64 سنة، وقد تبين كما في جدول (3) أن عُمر 38% من المبحوثين بمحافظة البحيرة تراوح بين 36 و50 سنة، في حين تراوح سن 46% من مبحوثي أسبوط بين 22 و36 سنة. كما تبين أن 32%، 50% من المبحوثين في البحيرة وأسبوط على الترتيب كان تعليمهم متوسط.

وقد تبين وفقاً للمدى الفعلي لمتغير حجم أسرة العينة والذي تراوح بين 2 و9 أفراد أن 52%، 66% من المبحوثين في البحيرة وأسبوط على الترتيب تراوح عدد أفراد أسرهم بين 6 و4 أفراد. كما تبين أن أغلب عينة البحث كان أسرهم بسيطة وذلك بنسب 60%، 78% في محافظتي البحيرة وأسبوط على الترتيب.

وفيما يتعلق بالدخل تم تقسيمه إلى ثلاث فئات وفقاً للمدى الفعلي لعينة البحث والذي تراوح بين 1000 و5900 جنيه، وتبين أن أغلب المبحوثين بنسب 54%، 56% من المبحوثين في البحيرة وأسبوط قد وقعوا في فئة الدخل المتوسطة.

ثانياً: التحليل الوصفي للسلع الغذائية بعينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4)، متوسط قيمة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة، حيث بلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على مجموعة الحبوب (الخبز، الأرز، المكرونة، الدقيق) حوالي 162.6 جنيه/شهر يمثل نحو 5.4% من متوسط إنفاقها الاستهلاكي البالغ حوالي 3012 جنيه/شهر، كما بلغ متوسط الإنفاق للأسرة على مجموعة الدهون والزيوت (السمن البلدي، السمن الصناعي، الزيوت النباتية) حوالي 215.8 جنيه/شهر

بينما بلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على مجموعة اللحوم الحمراء والبيض والأسماك (اللحوم البلدي، اللحوم المستوردة، الطيور، الأسماك) حوالي 474.7 جنيه/شهر يمثل نحو 16% من إجمالي إنفاقها الاستهلاكي، بينما بلغ متوسط الإنفاق للأسرة على السكر والألبان حوالي 1152.161.1 جنيه/شهر يمثل نحو 3.8، 5.1% من إجمالي إنفاقها الاستهلاكي. كما يوضح الجدول أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة بلغت نحو 39.3% من إجمالي إنفاقها الاستهلاكي؛ وبذلك تؤكد النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة أهمية دراسة أنماط الاستهلاك الغذائي

رابعاً: أسباب تغير أنماط استهلاك السلع الغذائية:

فيما يتعلق بتحقيق الهدف الثالث، أسفرت النتائج كما هو مبين في جدول (5) عن أهم أسباب تغير نمط استهلاك المبحوثين، حيث أرجع أغلب المبحوثين بنسب 96%، 100%، من المبحوثين في البحيرة وأسبوط تغير نمط استهلاكهم للسلع الغذائية بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

جدول 5. توزيع المبحوثين وفقاً لأسباب تغير نمط استهلاكهم للسلع الغذائية

الأسباب	البحيرة (ن=50)		أسبوط (ن=50)	
	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %
زيادة الأسعار	48	96	50	100
زيادة عدد أفراد الأسرة	12	24	17	12
نقص الدخل	26	52	37	74

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة

خامساً: أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذا الارتفاع وردود أفعال المبحوثين في التصدي له:

1- أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية: أسفرت النتائج كما هو مبين في جدول (6) عن أهم أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية وفقاً لآراء المبحوثين، حيث أرجع 38% من المبحوثين بالبحيرة ارتفاع الأسعار إلى عدم وجود رقابة على الأسعار، وأرجع 34% من المبحوثين بأسبوط ارتفاع الأسعار إلى كل من: ارتفاع الدولار وجشع التجار.

جدول 6. توزيع عينة البحث وفقاً لآرائهم في أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية

أسباب ارتفاع الأسعار	البحيرة (ن=50)		أسبوط (ن=50)	
	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %
ارتفاع الدولار	16	32	17	34
عدم وجود رقابة على الأسعار	19	38	13	26
جشع التجار	15	30	17	34

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة

2- المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية: تبين من جدول (7) أن 88%، 86% من المبحوثين في البحيرة وأسبوط على الترتيب كانوا يعانون من عدم قدرتهم على تلبية احتياجات أسرهم ورغبات أبنائهم.

جدول 7. توزيع المبحوثين وفقاً للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية

المشكلات	البحيرة (ن=50)		أسبوط (ن=50)	
	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %
عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة ورغبات الأبناء	44	88	43	86

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة

3- ردود أفعال المبحوثين في التصدي لارتفاع أسعار السلع الغذائية: تبين من جدول (8) أن 96%، 98% من المبحوثين في البحيرة وأسبوط على الترتيب كان رد فعلهم هو شراء الضروري فقط من السلع، كما تبين أن الاتجاه إلى شراء السلع البديلة كان أيضاً أحد البينات التصدي لارتفاع الأسعار بنسبة 90%، 66% من المبحوثين في البحيرة وأسبوط على الترتيب.

يمثل نحو 7.2% من متوسط إنفاقها الاستهلاكي، كما بلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على مجموعة البقول (الفاول، العدس) حوالي 32.4 جنيه/شهر يمثل نحو 1.1% من متوسط إنفاقها الاستهلاكي،

جدول 3. توزيع المبحوثين وفقاً لبعض الخصائص المميزة للمبحوثين

الخصائص	البحيرة (ن=50)		أسبوط (ن=50)	
	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %
سن المبحوث	18	36	23	46
(22 إلى أقل من 36)	19	38	18	36
(36 إلى أقل من 50)	13	26	9	18
تعليم المبحوث	12	24	9	18
امي	9	18	9	18
يقراً ويكتب	16	32	25	50
متوسط	13	26	7	14
عالي	5	10	10	20
حجم الأسرة	26	52	33	66
من 2 إلى أقل من 4	19	38	7	14
ومن 4 إلى أقل من 6	30	60	39	78
ومن 6 إلى أكثر	20	40	11	22
نوع الأسرة	30	60	39	78
بسيطة	20	40	11	22
متند	14	28	14	28
الدخل الشهري للأسرة	27	54	28	56
منخفض (1000 إلى أقل من 2634)	9	18	8	16
متوسط (2634 إلى أقل من 4267)	16	32	8	16
مرتفع (من 4267 إلى أعلى)	16	32	8	16

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة.

جدول 4. بعض المؤشرات الوصفية للسلع بعينة الدراسة

السلعة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الإتحراف المعياري	معامل الاختلاف	% إجمالي الإنفاق الاستهلاكي
الخبز	100	1000	458.9	171.5	37.4	0.8
القيمة	5	50	22.9	8.6	37.4	0.8
الأرز	5	25	13.1	3.9	29.6	3.6
القيمة	45	207	107.6	31.8	29.6	3.6
المكرونه	1	14	4.7	2.4	50.3	0.8
القيمة	2.3	84	24.7	13.1	53	0.8
الذقيق	0	4	1.5	0.7	48	0.2
القيمة	0	21	7.3	3.7	50.5	0.2
السمن الكمية	0	5	1.6	1.5	93.7	3.0
البلدي	0	525	90.9	104.8	115.3	3.0
القيمة	0	5	1.3	1.3	94.3	0.7
الصناعي	0	96	22.5	21.9	97.3	0.7
الزيوت	2	12	6.1	1.9	30.5	3.4
القيمة	28	228	102.4	36.8	35.9	3.4
اللحوم	0	6	1.6	1.5	97.4	5.3
القيمة	0	600	154.1	149.7	97.2	5.3
اللحوم	0	6	1.5	1.5	97.8	2.9
القيمة	0	375	88.3	89.6	101.5	2.9
المستوردة	2	10	4.8	1.5	31.3	4.5
القيمة	0	360	136.2	54.4	39.9	4.5
الأسماك	1.5	12	4.3	2	47.5	3.2
القيمة	34	324	96.1	53.6	55.7	3.2
البيض	5	180	44.3	34.3	77.5	0.8
القيمة	5.5	60	22.7	12.1	53.4	0.8
القيمة	0.3	4	1.9	0.8	41.2	0.6
القيمة	2.7	52.5	19.1	10.2	53.3	0.6
القيمة	0.2	2.5	0.9	0.5	57.7	0.4
القيمة	2.4	60	13.2	8.7	65.7	0.4
القيمة	6	26	13.5	3.8	28.3	3.8
القيمة	39	220	115.2	38.3	33.3	3.8
القيمة	4	45	20.3	7.7	37.7	5.1
القيمة	34	340	161	58.9	36.6	5.1

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة.

هناك أثر للمنطق على الإنفاق الاستهلاكي للسلع بعينة الدراسة وكذلك بالنسبة للأسعار؛ الأمر الذي يؤدي إلى استخدام بيانات العينة في كل محافظة على حدا.

جدول 11. توزيع المبحوثين وفقا لجهات تويعتهم بكيفية التعامل مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية

المحافظات	البحيرة (ن=50)		أسيوط (ن=50)	
	% التكرار	% التكرار	% التكرار	% التكرار
التهلفاز	46	92	39	78
المؤسسات الدينية	10	20	44	88
الراديو	2	4	8	16
التدريب	4	8	1	2
الارشاد	19	38	2	4
المدرسة	0	0	1	2
كلام الأهل والجيران والزملاء	13	26	10	20
الجامعة	0	0	1	2
الجمعيات الأهلية	16	32	27	54

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة

تاسعا: النمط الإنفاقي الغذائي في مناطق عينة الدراسة: 1- محافظة البحيرة

يوضح الجدول رقم (12) أن متوسط الإنفاق للأسرة على الغذاء في محافظة البحيرة بعينة الدراسة بلغ حوالي 995 جنيه/شهر قبل زيادة الأسعار ارتفع إلى حوالي 1411 جنيه/شهر بنسبة زيادة بلغت نحو 41.8% وهو ما يعكس أثر زيادة الأسعار على القدرة الشرائية لتلك الأسر؛ الأمر الذي يتطلب زيادة دخل الأسرة بنسبة أعلى من الزيادة في الإنفاق على السلع الغذائية حتى يتمكن المستهلك من المحافظة على نفس القدر من استهلاكه أو زيادته. كما تبين من الجدول ارتفاع متوسط إنفاق للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة بعد ارتفاع الأسعار، حيث ارتفع قيمة الإنفاق على مجموعة الحبوب (الخبز، الأرز، المكرونة، الدقيق) من حوالي 131 جنيه/شهر تمثل نحو 13.2% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 144 جنيه/شهر تمثل نحو 10.2% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كما ارتفع متوسط الإنفاق للأسرة على مجموعة الزيوت والدهون (السمن البلدي والسمن الصناعي والزيوت النباتية)، من حوالي 190 جنيه/شهر تمثل نحو 19% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 217 جنيه/شهر تمثل نحو 15.4% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كذلك ارتفع متوسط الإنفاق للأسرة على اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الطيور، الأسماك)، من حوالي 442 جنيه/شهر تمثل نحو 44.4% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 642 جنيه/شهر تمثل نحو 45.5% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كما يوضح الجدول ارتفاع متوسط الإنفاق للأسرة على مجموعة البقول (القول، العدس) من حوالي 24 جنيه/شهر تمثل نحو 2.4% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 54 جنيه/شهر تمثل نحو 3.9% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كما ارتفع متوسط الإنفاق للأسرة على كل من البيض والسكر والألبان من حوالي 14.9، 71.5، 137.5 جنيه/شهر تمثل نحو 1.5%، 7.2%، 13.8% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 26.2، 156، 140 جنيه/شهر تمثل نحو 1.9، 11.1%، 9.9% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة على الترتيب مقارنة بفترة ما قبل زيادة الأسعار. وترجع الزيادة في الإنفاق لكل من الأرز والمكرونة والدقيق والسمن البلدي واللحوم الجذول إنخفاض الكميات المستهلكة بنسبة بلغت نحو 13.8%، 32.11%، 13.4%، 27.3%، 23.3%، 10%، 10% على الترتيب خلال فترة زيادة الأسعار مقارنة بفترة ما قبل زيادة الأسعار.

وبدراسة أهم التغيرات في الأهمية النسبية للإنفاق للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة قبل زيادة الأسعار وبعدها، تبين من الجدول ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي إلى نحو 46.9% بعد ارتفاع الأسعار مقارنة بنحو 33% قبل ارتفاع الأسعار مما يدل على إنخفاض مستوى المعيشة والرفاهية لتلك الأسر.

جدول 8. توزيع المبحوثين وفقا لردود أفعالهم في التصدي لارتفاع أسعار السلع الغذائية

ردود الأفعال	البحيرة (ن=50)		أسيوط (ن=50)	
	% التكرار	% التكرار	% التكرار	% التكرار
تقليل الاستهلاك	44	88	43	86
مقاطعة بعض المنتجات	20	40	32	64
شراء ضروري	48	96	49	98
تربية الحيوانات المزرعية والداجنة	35	70	16	32
عمل الأطفال	0	0	3	6
عمل المبحوث عمل اضافي	20	40	14	20
عمل الزوجة	0	0	10	20
شراء السلع البديلة	45	90	33	66
انتاج المأكولات في المنزل	39	78	46	92

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة

سادسا: بنود الصرف التي قلت نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأهم نوعيات الغذاء التي قل صرف المبحوثين عليها نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية:

1- بنود الصرف التي قلت نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية: تبين من جدول (9) تبين بنود الإنفاق بين محافظتي البحث (البحيرة، أسيوط) حيث تبين أن 38% من مبحوثي البحيرة قلوا من انفاقهم على شراء السجائر، وقل 58% من مبحوثي أسيوط انفاقهم على الملابس.

جدول 9. توزيع المبحوثين وفقا لبنود انفاقهم التي قلت نتيجة ارتفاع الأسعار

بنود الصرف	البحيرة (ن=50)		أسيوط (ن=50)	
	% التكرار	% التكرار	% التكرار	% التكرار
التنزه	12	24	9	18
الملبس	9	18	29	58
الجراند والمجلات	8	16	3	6
السجائر	19	38	6	12

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة

2- نوعيات الغذاء التي قل إنفاق المبحوثين عليها نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية: تبين من جدول (10) أن 40% من مبحوثي البحيرة قلوا انفاقهم على اللحوم، في حين قل 68% من مبحوثي أسيوط انفاقهم على الحلوى.

جدول 10. توزيع المبحوثين وفقا لنوعيات الغذاء التي قل انفاقهم عليها نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية

نوعيات الغذاء	البحيرة (ن=50)		أسيوط (ن=50)	
	% التكرار	% التكرار	% التكرار	% التكرار
حلوى	13	26	34	68
اللحوم	20	40	7	14
الفاكهة	13	26	8	16
البان	2	4	0	0
دواجن	2	4	0	0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة

سابعا: أهم جهات توعية المبحوثين بكيفية التعامل مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية: تبين من جدول (11) أن التلفاز كان أهم جهات توعية 92% من المبحوثين في البحيرة، في حين كانت المؤسسات الدينية هي الأهم في محافظة أسيوط كجهة للتوعية بكيفية التعامل مع ارتفاع أسعار الغذاء وذلك بنسبة 88% من مبحوثي أسيوط.

ثامنا: تحليل التباين في إتجاهين للسلع الغذائية:

تبين من تقدير التباين في إتجاهين للإنفاق الاستهلاكي للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة وفقا لمكان إقامة الأسرة (البحيرة، أسيوط) من ناحية، والأسعار (قبل زيادة الأسعار وبعدها) من ناحية أخرى. إذ تبين أن هناك فروق معنوية لكميات وقيم السلع بعينة الدراسة سواء بين المحافظات (البحيرة، أسيوط) من ناحية أو بين الأسعار من ناحية أخرى وذلك عند مستوى معنوية 1%. مما سبق تبين وجود تغير في المنفق على السلع بين مناطق الدراسة (محافظة البحيرة وأسيوط)، أي أن

جدول 12. متوسط إنفاق الأسرة على السلع الغذائية موضع الدراسة في محافظة البحيرة

السلعة	الإفاق قبل زيادة الأسعار (الجنيه)	% من إجمالي الإنفاق على الغذاء	الإفاق بعد زيادة الأسعار (الجنيه)	% من إجمالي الإنفاق على الغذاء	معدل التغير في القيمة (%)	معدل التغير في الكمية (%)
الخبز	17.5	1.7	24.2	1.8	38.3	38.3
الأرز	87.0	8.6	90.0	6.5	3.4	(13.8)
المكرونه	19.0	1.9	19.8	1.4	4.2	(32.1)
الدقيق	7.4	0.7	9.7	0.7	31.1	(13.4)
السمن البلدي	112.5	11.2	70.0	5.1	13.1	(27.3)
السمن الصناعي	12.1	1.2	34.4	2.5	107.5	10.0
الزيوت النباتية	65.0	6.4	112.8	8.2	73.5	20.0
اللحوم البلدي	240.0	23.8	276.0	20.0	15.0	(23.3)
اللحوم المستوردة	40.0	4.0	112.5	8.2	181.3	50.0
الطيور	90.0	8.9	105.3	7.6	17.0	(10.0)
الأسماك	72.0	7.1	148.5	10.8	106.3	37.5
البيض	14.9	1.5	26.2	1.9	75.8	5.5
الفول	15.0	1.5	32.5	2.4	116.7	44.4
العدس	7.5	0.7	20.0	1.5	166.7	11.1
السكر	71.5	7.1	156.2	11.3	118.5	38.5
الألبان	137.5	13.6	140.3	10.2	2.0	(10.0)
الإجمالي	995.4	100	1411.1	100		

الأرقام بين الأقواس تشير إلى انخفاض في الكميات المستهلكة المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة.

جدول 13. متوسط إنفاق الأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة في محافظة أسبوط

السلعة	الإفاق قبل زيادة الأسعار (الجنيه)	% من إجمالي الإنفاق على الغذاء	الإفاق بعد زيادة الأسعار (الجنيه)	% من إجمالي الإنفاق على الغذاء	معدل التغير في القيمة (%)	معدل التغير في الكمية (%)
الخبز	19.6	1.7	30.5	2.0	55.6	55.6
الأرز	84.8	7.5	89.3	5.8	5.3	(7.1)
المكرونه	18.6	1.6	21.1	1.4	13.4	(18.7)
الدقيق	4.4	0.4	9.3	0.6	111.4	17.8
السمن البلدي	140.0	12.3	178.5	11.6	27.5	(15.0)
السمن الصناعي	7.5	0.7	11.8	0.8	58.0	13.5
الزيوت النباتية	85.9	7.6	132.0	8.5	53.6	8.2
اللحوم البلدي	157.5	13.9	216.0	14.0	37.1	(14.3)
اللحوم المستوردة	93.5	8.2	150.0	9.7	60.4	17.6
الطيور	132.0	11.6	182.4	11.8	38.2	(13.6)
الأسماك	83.3	7.3	135.2	8.8	62.4	10.6
البيض	25.7	2.3	36.6	2.4	42.4	(9.4)
الفول	11.9	1.0	28.1	1.8	135.9	61.3
العدس	13.3	1.2	15.8	1.0	18.8	1.8
السكر	99.3	8.7	145.2	12.0	46.2	(6.9)
الألبان	159.3	14.0	162.4	10.5	1.9	(20.7)
الإجمالي	1136.5	100.0	1544.1	100.0		

الأرقام بين الأقواس تشير إلى انخفاض في الكميات المستهلكة المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة.

عاشراً: أثر الأسعار على الإنفاق الأتماط الاستهلاكية للسلع الغذائية بعينة الدراسة:

1. محافظة البحيرة:

يتبين من الجدول رقم (14) تقديرات المرونات الكمية والقيمية والنوعية للسلع الغذائية بعينة الدراسة تبعاً للفئات الإنفاقية الثلاثة قبل وبعد زيادة الأسعار كما يلي:

مجموعة الحبوب والنشويات:

الخبز: يوضح الجدول إن الخبز يُعد من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار تراوحت المرونة بين 0.27، 0.36، بينما تراوحت بين 0.26، 0.28 بعد زيادة الأسعار.

الأرز: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية في الفئة الأولى حوالي 0.57، 0.37، 0.23 في لفئات الإنفاقية الثلاثة، أي إنه بزيادة الدخل تحولت سلعة الأرز من سلعة شبيه ضرورية إلى سلعة ضرورية. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.57، 0.54، 0.36، أي إنه بزيادة

2-محافظة أسبوط

تبين من الجدول رقم (13)، أن متوسط الإنفاق للأسرة على الغذاء في محافظة أسبوط بعينة الدراسة بلغ حوالي 1137 جنيه/شهر قبل زيادة الأسعار ارتفع إلى حوالي 1544 جنيه/شهر بنسبة زيادة بلغت نحو 35.9% وهو ما يعكس أثر زيادة الأسعار على القدرة الشرائية لتلك الأسر؛ الأمر الذي يتطلب زيادة دخل الأسرة بنسبة أعلى من الزيادة في الإنفاق على السلع الغذائية حتى يتمكن المستهلك من المحافظة على نفس القدر من إستهلاكه أو زيادته. كما تبين من الجدول ارتفاع متوسط إنفاق للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة بعد ارتفاع الأسعار، حيث ارتفع قيمة الإنفاق على مجموعة الحبوب (الخبز، الأرز، المكرونة، الدقيق) من حوالي 128 جنيه/شهر تمثل نحو 11.2% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 150 جنيه/شهر تمثل نحو 9.7% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كما ارتفع متوسط الإنفاق للأسرة على مجموعة الزيوت والدهون (السمن البلدي والسمن الصناعي والزيوت النباتية)، من حوالي 233 جنيه/شهر تمثل نحو 20.5% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 322 جنيه/شهر تمثل نحو 20.9% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كذلك ارتفع متوسط الإنفاق للأسرة على اللحوم الحمراء والبيض والأسماك (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الطيور، الأسماك)، من حوالي 466 جنيه/شهر تمثل نحو 41% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 684 جنيه/شهر تمثل نحو 44.3% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كما يوضح الجدول ارتفاع متوسط الإنفاق للأسرة على مجموعة البقول (الفول، العدس) من حوالي 28 جنيه/شهر تمثل نحو 2.4% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 46 جنيه/شهر تمثل نحو 3% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة. كما ارتفع متوسط الإنفاق للأسرة على كل من البيض والسكر والألبان من حوالي 26، 99، 159 جنيه/شهر تمثل نحو 2.3%، 8.7%، 14% من إجمالي الإنفاق إلى حوالي 37، 145، 162 جنيه/شهر تمثل نحو 2.4%، 9.4%، 10.5% من إجمالي الإنفاق على السلع بعينة الدراسة على الترتيب مقارنة بفترة ما قبل زيادة الأسعار؛ وترجع الزيادة في الإنفاق لكل من الأرز والمكرونه والسمن البلدي واللحوم البلدي والطيور والبيض والسكر والألبان إلى ارتفاع أسعار تلك السلع؛ حيث يوضح الجدول انخفاض الكميات المستهلكة بنسبة بلغت نحو 7.1%، 18.7%، 15%، 14.3%، 13.6%، 9.4%، 6.9%، 20.7% على الترتيب خلال فترة زيادة الأسعار مقارنة بفترة ما قبل زيادة الأسعار.

وبدراسة أهم التغيرات في الأهمية النسبية للإنفاق للأسرة على السلع الغذائية بعينة الدراسة قبل زيادة الأسعار وبعدها، تبين من الجدول ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي إلى نحو 51.3% بعد ارتفاع الأسعار مقارنة بنحو 37.7% قبل ارتفاع الأسعار مما يدل على انخفاض مستوى المعيشة لتلك الأسر.

3-مقارنة بين النمط الإنفاقي الغذائي للأسرة في محافظتي البحيرة وأسبوط:

يوضح الجدولين (12، 13) اختلاف النمط الإنفاقي الغذائي في محافظة البحيرة عنه في محافظة أسبوط، بالنسبة لمجموعات السلع الغذائية موضع الدراسة؛ حيث كانت الأهمية النسبية للإنفاق على مجموعة الحبوب (الخبز، الأرز، المكرونة، الدقيق) ومجموعة اللحوم الحمراء والبيض والأسماك (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الطيور، الأسماك) والبقول (الفول، العدس) في محافظة البحيرة أعلى من مثلتها في محافظة أسبوط، بينما كانت الأهمية النسبية للإنفاق على مجموعة الزيوت والدهون (السمن البلدي، السمن الصناعي، الزيوت النباتية) في محافظة أسبوط أعلى من محافظة البحيرة. أما على مستوى السلع الغذائية داخل كل مجموعة يوضح الجدولين (12، 13)، الأهمية النسبية للإنفاق على الأرز والسمن الصناعي واللحوم الحمراء والفول في البحيرة كانت في محافظة البحيرة أعلى من مثلتها في محافظة أسبوط، بينما كانت الأهمية النسبية للإنفاق على السلع الأخرى في محافظة أسبوط أعلى من محافظة البحيرة قبل زيادة الأسعار،

مما سبق يتضح إنه بزيادة أسعار السلع الغذائية يزيد الطلب على السلع الغذائية في محافظة البحيرة أكثر من محافظة أسبوط، الأمر الذي يتطلب توجيه الدعم لمحافظة أسبوط. كما يتضح أن ارتفاع أسعار الغذاء يؤدي إلى اعتماد الأسر الأقل دخلاً على الغذاء رخيص الثمن والذي قد يكون أقل في القيمة الغذائية وهو ما يؤدي إلى تداعيات سلبية على الحالة التغذوية لتلك الأسر الأمر الذي يتطلب زيادة الدعم الموجه لتلك الأسر.

زيادة الأسعار حوالي تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.45، 0.35 على الترتيب.

السكر: توضح تقديرات العينة أن السكر يُعد من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.47، 0.36 في الفئات الإنفاقية الثلاثة. أما بعد زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.48، 0.42 في الفئات الإنفاقية الثلاثة.

الألبان: يوضح الجدول أن الألبان تُعد من السلع شبه الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.71، 0.70، 0.66 على الترتيب. كما بلغت المرونة الإنفاقية بعد زيادة الأسعار حوالي 0.93، 0.79، 0.80 على الترتيب في الفئات الإنفاقية الثلاثة على الترتيب.

أما بالنسبة للمرونة الكمية توضح تقديرات العينة، أنه بالنسبة للفئة الإنفاقية الأولى تبين أن سلعة (الأرز، المكرونة، الدقيق، السمن البلدي، الطيور) سلع شبه ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، كما تبين أن سلعة (الخبز، الزيوت النباتية، اللحوم المستوردة، الأسماك، الفول، العدس، البيض) سلع ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار مما يعني أنه لم يكن هناك تأثير للأسعار على طبيعة تلك السلع، بينما تبين أنه كان هناك تأثير للأسعار على طبيعة السلعة لكل من (السمن الصناعي، اللحوم البلدي) حيث تحولت السمن الصناعي من سلعة ضرورية إلى سلعة شبه ضرورية، وتحولت اللحوم البلدي من سلعة شبه ضرورية إلى سلعة كمالية في ظل تغيرات الأسعار. أما بالنسبة للفئة الإنفاقية الثانية فقد تبين عدم وجود تأثير للأسعار على طبيعة السلعة لكل من (الخبز، الزيوت النباتية، اللحوم المستوردة، الأسماك، الفول، العدس)، حيث يوضح الجدول إنها سلع ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، كما تبين أن السلع (الدقيق، السمن الصناعي، اللحوم البلدي، الألبان) سلع شبه ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. بينما يوضح الجدول أنه كان هناك تأثير للأسعار على طبيعة سلعة السمن الصناعي حيث تحولت من سلعة ضرورية إلى سلعة شبه ضرورية في ظل تغيرات الأسعار. أما بالنسبة للفئة الإنفاقية الثالثة يوضح الجدول (14) أن السلع (الخبز، الأرز، السمن الصناعي، الزيوت النباتية، الطيور، الفول، العدس، السكر) لم يكن هناك تأثير للأسعار على طبيعة تلك السلع، حيث تبين أنها سلع ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، كذلك سلعتي (المكرونة، الألبان) حيث تبين أنها سلع شبه ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، بينما كان هناك تأثير للأسعار على (القيق، السمن البلدي، اللحوم البلدي، اللحوم المستوردة)، حيث تبين أن سلعة الدقيق تحولت من سلعة ضرورية إلى سلعة شبه ضرورية، كما تحولت سلعة السمن البلدي من سلعة شبه ضرورية إلى سلعة ضرورية، كما تحولت اللحوم البلدي من سلعة ضرورية إلى سلعة شبه ضرورية، بالإضافة إلى سلعة اللحوم المستوردة تحولت من سلعة دنيا إلى سلعة ضرورية.

أما بالنسبة للمرونة النوعية يوضح الجدول إنها تقترب من الصفر؛ مما يدل على أن المبحوث في محافظة البحيرة كلما زاد إنفاقه الاستهلاكي (دخله) يتجه إلى استهلاك كمية أكبر للسلع الغذائية بعينة الدراسة دون الإهتمام بنوعية هذه السلع.

أما بالنسبة لمرونة حجم الأسرة، تبين من تقديرات العينة الموضحة بالجدول (14)، أنها موجبة وأقل من الواحد وبالتالي من المتوقع أن يزيد الطلب على السلع الغذائية بعينة الدراسة نتيجة لزيادة عدد أفراد الأسرة.

2. محافظة أسويط:

تبين من تقديرات العينة الموضحة بالجدول رقم (15) تقديرات المرونة الكمية والقيمة والنوعية للسلع الغذائية تبعاً للفئات الإنفاقية الثلاثة قبل وبعد زيادة الأسعار كما يلي:

مجموعة الحبوب والنشويات:

الخبز: يوضح الجدول إنها من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.19، 0.15، 0.15 على الترتيب. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.19، 0.15، 0.12 على الترتيب.

الأرز: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية في حوالي 0.63، 0.56، 0.45، كما بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.71، 0.64، 0.41 في الفئات الإنفاقية الثلاثة بعد زيادة الأسعار، أي إنه بزيادة الدخل تحول الأرز من سلعة شبه ضرورية بالنسبة للفئتين الأولى والثانية إلى سلعة ضرورية بالنسبة للفئة الثالثة قبل وبعد زيادة الأسعار.

المكرونة: يوضح الجدول إنها من السلع شبه الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.81، 0.54، 0.70 بعد زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.73، 0.70.

الدخل تحول الأرز من سلعة شبه ضرورية بالنسبة للفئتين الأولى والثانية إلى سلعة ضرورية بالنسبة للفئة الثالثة.

المكرونة: يوضح الجدول إنها من السلع شبه الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.74، 0.70، 0.57 على الترتيب. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.95، 0.78، 0.67 على الترتيب.

الدقيق: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.66، 0.61، 0.54 على الترتيب، مما يدل على إن الدقيق يعتبر سلعة شبه ضرورية. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.12، 0.102، 0.99 على الترتيب، أي إنه بزيادة الدخل تحولت سلعة الدقيق من سلعة كمالية إلى سلعة شبه ضرورية.

مجموعة الزيوت والدهون:

السمن البلدي: تبين من الجدول أن السمن البلدي يُعد من السلع شبه الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.74، 0.70، 0.49 على الترتيب. كما بلغت المرونة الإنفاقية بعد زيادة الأسعار حوالي 0.93، 0.75، 0.78 في الفئات الإنفاقية الثلاثة على الترتيب.

السمن الصناعي: تبين من الجدول أن السمن الصناعي يُعد من السلع الضرورية قبل زيادة الأسعار، حيث بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.47، 0.36، 0.33 على الترتيب. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.72، 0.59 في الفئتين الأولى والثانية على الترتيب أي إنها سلعة شبه ضرورية بينما بلغت حوالي 0.40 في الفئة الثالثة أي إنها سلعة ضرورية في الفئة الثالثة، أي إنه بزيادة الدخل تحولت السمن الصناعي من سلعة شبه ضرورية إلى سلعة ضرورية.

الزيوت النباتية: يوضح الجدول أن الزيوت النباتية تُعتبر من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.45، 0.35، 0.36 في الفئات الإنفاقية الثلاثة على الترتيب. كما بلغت المرونة الإنفاقية بعد زيادة الأسعار حوالي 0.45، 0.44، 0.33 في الفئات الإنفاقية الثلاثة على الترتيب.

مجموعة اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك:

اللحوم البلدي: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.75، 0.59، 0.49، أي إنه بزيادة الدخل تحولت اللحوم البلدي من سلعة شبه ضرورية في الفئتين الأولى والثانية إلى سلعة ضرورية في الفئة الثالثة. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 1.25، 0.81، 0.80 على الترتيب أي إنه بزيادة الدخل تحولت اللحوم البلدي من سلعة كمالية في الفئة الأولى إلى سلعة شبه ضرورية في الفئتين الثانية والثالثة.

اللحوم المستوردة: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.40، 0.39، مما يعني أن اللحوم المستوردة تُعد من السلع ضرورية في الفئتين الأولى والثانية، أما في الفئة الإنفاقية الثالثة بلغت حوالي 0.57 مما يعني أن اللحوم المستوردة تُعتبر من السلع الدنيا لتلك الفئة الإنفاقية. أما بعد زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية، حوالي 0.36، 0.38، 0.40، أي أن اللحوم المستوردة تُعد من السلع ضرورية في الفئات الإنفاقية الثلاثة.

الطيور: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.60، 0.56، 0.46. كما بلغت المرونة الإنفاقية بعد زيادة الأسعار حوالي 0.72، 0.69، 0.45 على الترتيب أي إنه بزيادة الدخل تحولت سلعة الطيور من سلعة شبه ضرورية في الفئتين الأولى والثانية إلى سلعة ضرورية في الفئة الثالثة، قبل وبعد زيادة الأسعار.

الأسماك: يوضح الجدول أن الأسماك تُعد من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.48، 0.40، 0.43 على الترتيب. كما بلغت المرونة الإنفاقية بعد زيادة الأسعار حوالي 0.39، 0.33، 0.37 في الفئات الإنفاقية الثلاثة على الترتيب.

مجموعة البقوليات:

الفول: يوضح الجدول أن الفول يُعد من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.40، 0.39 في الفئات الإنفاقية الثلاثة. أما بعد زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.43، 0.39 في الفئات الإنفاقية الثلاثة.

العدس: تبين من تقديرات العينة أن العدس يُعد من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.42، 0.26 في الفئات الإنفاقية الثلاثة. أما بعد زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.42، 0.37 في الفئات الإنفاقية الثلاثة.

البيض: تبين من تقديرات العينة أن البيض يُعتبر من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.49، 0.44، 0.40 على الترتيب في الفئات الإنفاقية الثلاثة على الترتيب. أما بعد

الدقيق: توضح تقديرات العينة أن الدقيق يُعد من السلع الضرورية قبل وبعد 0.48. أما بعد زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.47، 0.49. زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.46،

جدول 14. المرونة الإنفاقية والكمية والنوعية وللأسرة وللسلع الغذائية بعينة الدراسة في محافظة البحيرة

السلعة	الفئة الإنفاقية	قبل زيادة الأسعار			بعد زيادة الأسعار		
		المرونة الكمية	المرونة النوعية	مرونة حجم الأسرة	المرونة الكمية	المرونة النوعية	مرونة حجم الأسرة
الخبز	الأولى	0.351	0.356	0.005	0.467	0.012	0.643
	الثانية	0.267	0.268	0.001	0.473	0.004	0.26
	الثالثة	0.21	0.258	0.048	0.685	0.037	0.866
الأرز	الأولى	0.57	0.574	0.004	0.273	0.002	0.123
	الثانية	0.369	0.372	0.003	0.465	0.003	0.303
	الثالثة	0.226	0.233	0.007	0.38	0.001	0.354
المكرونه	الأولى	0.724	0.744	0.020	0.175	0.146	0.468
	الثانية	0.69	0.696	0.006	0.19	0.004	0.15
	الثالثة	0.566	0.574	0.008	0.802	0.114	0.094
الدقيق	الأولى	0.661	0.661	0.000	0.101	0.268	0.49
	الثانية	0.593	0.605	0.012	0.173	0.252	0.218
	الثالثة	0.467	0.540	0.073	0.45	0.224	0.373
السمن البلدي	الأولى	0.742	0.742	0	0.293	0.101	0.733
	الثانية	0.694	0.741	0.047	0.375	0.031	0.57
	الثالثة	0.493	0.578	0.085	0.478	0.075	0.87
السمن الصناعي	الأولى	0.467	0.467	0	0.451	0.08	0.093
	الثانية	0.309	0.357	0.048	0.09	0.055	0.206
	الثالثة	0.234	0.33	0.096	0.64	0.007	0.831
الزيوت النباتية	الأولى	0.342	0.447	0.105	0.866	0.006	0.852
	الثانية	0.307	0.347	0.040	0.945	0.065	0.86
	الثالثة	0.262	0.362	0.100	0.96	0.009	0.918
اللحوم البلدي	الأولى	0.727	0.752	0.025	0.522	0.296	0.06
	الثانية	0.551	0.594	0.043	0.779	0.014	0.424
	الثالثة	0.491	0.494	0.003	0.988	0.033	0.929
اللحوم المستوردة	الأولى	0.371	0.44	0.069	0.321	0.003	0.414
	الثانية	0.368	0.385	0.017	0.335	0.032	0.432
	الثالثة	-0.542	-0.565	-0.023	0.122	0.004	0.938
الطيور	الأولى	0.546	0.601	0.055	0.334	0.03	0.912
	الثانية	0.544	0.556	0.012	0.641	0.103	0.422
	الثالثة	0.329	0.462	0.033	0.421	0.024	0.421
الأسماك	الأولى	0.479	0.479	0.000	0.976	0.063	0.21
	الثانية	0.396	0.403	0.007	0.914	0.075	0.847
	الثالثة	0.424	0.434	0.010	0.99	0.016	0.805
البيض	الأولى	0.447	0.487	0.040	0.374	0.005	0.661
	الثانية	0.412	0.442	0.030	0.42	0.010	0.452
	الثالثة	0.382	0.396	0.014	0.625	0.000	0.844
القول	الأولى	0.400	0.404	0.004	0.624	0.031	0.634
	الثانية	0.388	0.403	0.015	0.575	0.061	0.63
	الثالثة	0.381	0.388	0.007	0.962	0.003	0.713
العدس	الأولى	0.39	0.422	0.032	0.668	0.014	0.556
	الثانية	0.318	0.321	0.003	0.621	0.042	0.423
	الثالثة	0.25	0.260	0.010	0.28	0.040	0.819
السكر	الأولى	0.468	0.468	0.000	0.837	0.003	0.327
	الثانية	0.461	0.471	0.010	0.973	0.003	0.702
	الثالثة	0.353	0.363	0.010	0.015	0.018	0.889
الالبان	الأولى	0.701	0.708	0.007	0.405	0.010	0.276
	الثانية	0.678	0.702	0.024	0.143	0.030	0.087
	الثالثة	0.643	0.664	0.021	0.399	0.010	0.185

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة.

البلدي من سلعة كمالية في الفئة الأولى إلى سلعة شبه ضرورية في الفئتين الثانية والثالثة.
السمن الصناعي: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.93، 0.72، 0.62، على الترتيب، مما يدل على إن السمن الصناعي يعتبر سلعة ضرورية. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.51، 0.41، 0.38، على الترتيب، أي إنه بزيادة الدخل تحولت

مجموعة الزيوت والدهون:
السمن البلدي: قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.93، 0.72، 0.62، على الترتيب مما يدل على إن السمن البلدي يعتبر سلعة شبه ضرورية. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 1.12، 0.74، 0.63، على الترتيب، أي إنه بزيادة الدخل تحولت السمن

السمن الصناعي من سلعة شبيهة بضرورة في الفئة الأولى إلى سلعة ضرورية في الفئتين الثانية والثالثة.
الزيوت النباتية: يوضح الجدول أن الزيوت النباتية تُعتبر من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة

جدول 15. المرونة الإنفاقية والكمية والنوعية للأسرة والسلع الغذائية بعينة الدراسة في محافظة أسيوط

السلعة	الفئة الإنفاقية	قبل زيادة الأسعار			بعد زيادة الأسعار		
		المرونة الكمية	المرونة الإنفاقية	مرونة حجم الأسرة	المرونة الكمية	المرونة الإنفاقية	مرونة حجم الأسرة
الخبز	الأولى	0.190	0.192	0.561	0.186	0.189	0.528
	الثانية	0.153	0.161	0.740	0.147	0.156	0.903
	الثالثة	0.145	0.160	0.923	0.121	0.124	0.554
الأرز	الأولى	0.632	0.633	0.731	0.671	0.706	0.535
	الثانية	0.554	0.559	0.500	0.642	0.653	0.364
	الثالثة	0.449	0.449	0.824	0.408	0.409	0.393
المكرونه	الأولى	0.806	0.808	0.191	0.701	0.726	0.390
	الثانية	0.762	0.773	0.222	0.677	0.701	0.460
	الثالثة	0.540	0.600	0.135	0.699	0.699	0.620
الدقيق	الأولى	0.473	0.481	0.961	0.480	0.494	0.894
	الثانية	0.467	0.473	0.856	0.468	0.468	0.954
	الثالثة	0.456	0.458	0.966	0.431	0.475	0.810
السمن البلدي	الأولى	0.732	0.932	0.223	1.023	1.124	0.113
	الثانية	0.615	0.718	0.694	0.636	0.738	0.054
	الثالثة	0.581	0.618	0.455	0.527	0.634	0.257
السمن الصناعي	الأولى	0.484	0.487	0.297	0.487	0.509	0.473
	الثانية	0.304	0.354	0.188	0.380	0.410	0.381
	الثالثة	0.275	0.309	0.143	0.325	0.384	0.511
الزيوت النباتية	الأولى	0.389	0.389	0.859	0.350	0.356	0.813
	الثانية	0.309	0.310	0.738	0.357	0.372	0.852
	الثالثة	0.246	0.250	0.866	0.242	0.262	0.350
اللحوم البلدي	الأولى	1.189	1.255	0.037	1.352	1.721	0.126
	الثانية	0.842	0.853	0.741	1.624	1.686	0.290
	الثالثة	0.697	0.699	0.397	0.752	0.827	0.210
اللحوم المستوردة	الأولى	0.670	0.701	0.356	0.806	0.848	0.087
	الثانية	0.410	0.432	0.320	0.601	0.603	0.298
	الثالثة	0.412	0.422	0.145	0.471	0.472	0.807
الطيور	الأولى	0.691	0.694	0.691	0.707	0.718	0.211
	الثانية	0.684	0.743	0.687	0.739	0.710	0.246
	الثالثة	0.415	0.471	0.493	0.671	0.673	0.510
الأسماك	الأولى	0.388	0.392	0.564	0.305	0.332	0.595
	الثانية	0.333	0.337	0.542	0.301	0.313	0.612
	الثالثة	0.404	0.405	0.585	0.411	0.425	0.623
البيض	الأولى	0.550	0.553	0.448	0.518	0.520	0.462
	الثانية	0.575	0.577	0.359	0.504	0.506	0.305
	الثالثة	0.548	0.648	0.167	0.502	0.602	0.074
القول	الأولى	0.494	0.494	0.896	0.402	0.474	0.878
	الثانية	0.424	0.461	0.520	0.453	0.463	0.717
	الثالثة	0.399	0.432	0.702	0.341	0.345	0.337
العدس	الأولى	0.295	0.371	0.867	0.244	0.280	0.902
	الثانية	0.259	0.276	0.546	0.258	0.275	0.617
	الثالثة	0.249	0.262	0.547	0.261	0.272	0.217
السكر	الأولى	0.653	0.653	0.391	0.705	0.812	0.110
	الثانية	0.594	0.621	0.431	0.558	0.607	0.624
	الثالثة	0.406	0.418	0.471	0.478	0.490	0.552
الالبان	الأولى	0.787	0.792	0.196	0.875	0.878	0.037
	الثانية	0.690	0.717	0.610	0.863	0.873	0.041
	الثالثة	0.616	0.622	0.513	0.725	0.725	0.012

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة.

مجموعة اللحوم الحمراء والبيض والأسماك:
اللحوم البلدي:
قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.85، 1.25، 0.70، أي إنه بزيادة الدخل تحولت اللحوم البلدي من سلعة كمالية في الفئة الأولى إلى سلعة شبيهة بضرورة في الفئة الإنفاقية الثالثة. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 1.72، 1.69، 0.83 على الترتيب أي إنه بزيادة الدخل تحولت اللحوم البلدي من سلعة كمالية في الفئتين الأولى والثانية إلى سلعة شبيهة بضرورة في الفئة الإنفاقية الثالثة

اللحوم المستوردة:

قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.70، 0.43، 0.42، مما يعني أن اللحوم المستوردة تحولت من سلعة شبه ضرورية في الفئة الأولى، إلى سلعة ضرورية في الفئتين الثانية والثالثة. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية، حوالي 0.85، 0.60، 0.47، أي إنه بزيادة الدخل تحولت اللحوم المستوردة من سلعة شبه ضرورية في الفئتين الأولى والثانية إلى سلعة ضرورية في الفئة الثالثة.

الطيور:

يوضح الجدول أن المرونة الإنفاقية بلغت حوالي 0.69، 0.74، 0.47 على الترتيب، مما يعني أن الطيور تحولت من سلعة شبه ضرورية في الفئتين الأولى والثانية إلى سلعة ضرورية في الفئة الثالثة. كما يوضح الجدول أن الطيور تُعد من السلع الضرورية في محافظة أسيوط بعد زيادة الأسعار، حيث بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.72، 0.71، 0.67 على الترتيب.

الأسماك: تبين من تقديرات العينة الموضحة بالجدول (15)، أن الأسماك تُعتبر من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.39، 0.34، 0.41 على الترتيب. كما بلغت المرونة الإنفاقية بعد زيادة الأسعار حوالي 0.33، 0.31، 0.43 على الترتيب.

مجموعة البقوليات:

الفول:

يوضح الجدول أن الفول يُعد من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.49، 0.46، 0.44 على الترتيب. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.47، 0.46، 0.35 على الترتيب.

العدس:

تبين من تقديرات العينة أن العدس يُعد من السلع الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.37، 0.28، 0.26 على الترتيب. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.28، 0.28، 0.27 على الترتيب.

البيض:

تبين الجدول أن البيض يُعتبر من السلع شبه الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.55، 0.65. أما بعد زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.51، 0.60.

السكر:

قبل زيادة الأسعار، بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.62، 0.65، 0.42. أما بعد زيادة الأسعار بلغت المرونة الإنفاقية حوالي 0.81، 0.61، 0.49 على الترتيب، أي إنه بزيادة الدخل تحول السكر من سلعة شبه ضرورية في الفئتين الأولى والثانية إلى سلعة ضرورية في الفئة الثالثة.

الألبان:

يوضح الجدول أن الألبان تُعد من السلع شبه الضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. قبل زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.62، 0.79. أما بعد زيادة الأسعار تراوحت المرونة الإنفاقية بين 0.73، 0.88.

1. أما بالنسبة للمرونة الكمية توضح تقديرات العينة الموضحة بالجدول رقم (15)، أنه بالنسبة للفئة الإنفاقية الأولى تبين أن سلعة (الخبز، الدقيق، السمّن الصناعي، الزيوت النباتية، السمّن الصناعي، الأسماك، الفول) سلعة ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، كما تبين أن سلعة (الأرز، المكرونة، اللحوم المستوردة، الطيور، البيض، السكر، الألبان) سلعة شبه ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، مما يعني أنه لم يكن هناك تأثير للأسعار على طبيعة تلك السلع، بينما تبين أنه كان هناك تأثير للأسعار على طبيعة السلعة لكل من (السمّن البلدي، اللحوم البلدي، العدس) حيث تحولت السمّن البلدي من سلعة شبه ضرورية إلى سلعة ضرورية، وتحولت اللحوم البلدي من سلعة ضرورية إلى سلعة كميالية في ظل تغيرات الأسعار كما تحولت سلعة العدس من سلعة ضرورية إلى سلعة شبه ضرورية. أما بالنسبة للفئة الإنفاقية الثانية فقد تبين عدم وجود تأثير للأسعار على طبيعة السلعة لكل من (الخبز، الدقيق، الزيوت النباتية، السمّن الصناعي، الأسماك، الفول، العدس)، حيث يوضح الجدول إنها سلعة ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، كما تبين أن السلع (الأرز، المكرونة، السمّن البلدي، اللحوم البلدي، الطيور، البيض، السكر، الألبان) سلعة شبه ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار. بينما يوضح

الجدول أنه كان هناك تأثير للأسعار على طبيعة السلعة لكل من اللحوم البلدي حيث تحولت من سلعة شبه ضرورية إلى سلعة شبه كميالية كذلك اللحوم المستوردة تحولت من سلعة ضرورية إلى سلعة شبه ضرورية في ظل تغيرات الأسعار. أما بالنسبة للفئة الإنفاقية الثالثة تبين أن السلع (الخبز، الأرز، السمّن الصناعي، الزيوت النباتية، اللحوم المستوردة، الأسماك، الفول، العدس، السكر) لم يكن هناك تأثير للأسعار على طبيعة تلك السلع، حيث تبين أنها سلعة ضرورية ف ظل تقلبات الأسعار، كذلك السلع (المكرونة، السمّن البلدي، اللحوم البلدي، البيض، الألبان) حيث تبين أنها سلعة شبه ضرورية قبل وبعد زيادة الأسعار، بينما كان هناك تأثير للأسعار على الطيور، حيث تبين أنها تحولت من سلعة ضرورية إلى سلعة شبه ضرورية.

أما بالنسبة للمرونة النوعية يوضح الجدول إنها تقترب من الصفر؛ مما يدل على أن المبحوث في محافظة أسيوط كلما زاد إنفاقه الاستهلاكي (دخله) يتجه إلى استهلاك كمي أكبر للسلع الغذائية بعينة الدراسة دون الإهتمام بنوعية هذه السلع.

أما بالنسبة لمرونة حجم الأسرة، تبين من تقديرات العينة الموضحة بالجدول (15)، إنها موجبة وأقل من الواحد وبالتالي من المتوقع أن يزيد الطلب على السلع الغذائية بعينة الدراسة نتيجة لزيادة عدد أفراد الأسرة.

التوصيات

1- الإهتمام بالتوعية والإرشاد الخاصة بترشيد الاستهلاك ونشر الثقافة الغذائية من خلال وضع برنامج متكامل لتغيير نمط الاستهلاك الغذائي وخاصة السلع الغذائية الأساسية التي يزداد سعره وكما ويرعى تنوع الثقافات فيما بين محافظتي الدراسة (البحيرة و اسيوط) في ظل مستويات الدخل والأسعار المختلفة .

2- زيادة الإهتمام بالدراسات المتعلقة بالنمط الاستهلاكي الغذائي وخاصة فئة المزارعين وقياس المرونة الكمية والإنفاقية النوعية على مستوى الفئات بكل محافظة على حدة وإستخدام هذه المؤشرات في تخفيض الإستهلاك وترشيده من خلال وضع السياسات الخاصة بتحسين نمط الإنفاق الاستهلاكي وخاصة بالنسبة لسلع الغذائية الأساسية والعمل على زيادة الإنتاج من السلع الغذائية لمقابلة الزيادة المتوقعة في استهلاكها في كل من محافظتي البحيرة و اسيوط .

3- بمقارنة النمط الإنفاق الاستهلاكي اتضح أنه بزيادة أسعار السلع الغذائية يزيد الطلب عليها بمحافظة البحيرة أكبر من محافظة أسيوط لذا يتطلب الأمر زيادة توجيه الدعم لتلك المحافظة

المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام 2015، القاهرة، سبتمبر 2016.
- إيناس زكريا محمد، نحو سياسات مواجهة تقلبات الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي في مصر، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
- عامر، أسماء فوزي عبد العزيز، دراسة العوامل الاجتماعية والبيئية المرتبطة بسلوك الريفيات نحو العادات الغذائية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ، رسالة دكتوراة، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2010.
- عبد الحميد، عبد الحميد عجيلة، نموذج تحليلي سببي لدراسة السلوك الغذائي للريفيات بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طنطا بكفر الشيخ، 2005.
- Helen H. Jensen. 1996. Demand for Food Commodities by Income Groups in Indonesia, Center for Agricultural and Rural Development, Iowa State University.
- Louis Philips. 1987. Applied Consumption Analysis, North Holland Publishing Company, Amsterdam.
- Prais,S. J. and H.S. Houthakker (1991). The Analysis of Family Budgets. 2nd. Ed. Cambridge: Cab bridge University Press

A Comparative Socioeconomic Study of the Consumption Pattern of Food Commodities in Light of Price Changes (Case Study)

Howida E. Hassan¹ and Engy K. Faied²

¹Economic Research Institute, Agricultural Research Center Agricultural

²Extension and Rural Development Research Institute, Agricultural Research Center

ABSTRACT

The main research objective was to identify the socioeconomic differences between two governorates (Beheira & Assiut) in Consumer style. The research was conducted during two months March and April, 2017. A sample of 100 farmers was drawn from two governorates (Beheira & Assiut). A pretested written questionnaire was used in collecting the research data. Frequency tables and percentages were used in analyzing the obtained research data. The main findings of the research could be summarized as follows: There was 38% of Beheira respondents reduced their spending on smoking and 58% of Assiut respondents reduced their spending on clothing. There was 40% of Beheira respondents reduced their spending on meat and 68% of Assiut respondents reduced their spending on desserts. There was 88%, 86% of respondents in Beheira and Assiut in order are not able to meet the needs of their families. The most important source of awareness of how to deal with high food prices was Television in Beheira as 92% of the respondents mentioned, while the religious institutions were the most important in Assiut as 88% of the respondents mentioned. The relative importance of food expenditure to total consumption expenditure increased to 46.9%, 51.3% after the price increase compared to 33% and 37.7% before the increase in prices in the governorates of El-Beheira and Assiut, respectively, indicating the low standard of living and welfare of these households. A comparison of the expenditure and quantity elasticities coefficients of the three categories in the sample of the study in light of the price changes in the two governorates (El-Beheira and Assiut) shows that it is less than one, This indicates that these commodities are essential. In El-Beheira Governorate, the importance of commodities varies. Bread is considered the most important in the three categories before and after the increase in prices. Red meat is the least important in the first and second categories. After the increase in prices, pasta and margarine are the least important. In Assiut Governorate, Bread is considered the most important in the three categories of spending before and after price increases, while municipal meat is the least important in the three categories of expenditure before and after price increases. The quality elasticity is near zero. This indicates that the researcher in the two study districts, the greater his consumption expenditure (income), the greater the consumption of food commodities in the sample of the study without regard to the quality of these commodities. Recommend: Increasing interest in studies related to the food consumption pattern of farmers, measuring the quantitative elasticities and spending and using these indicators in the planning and rationalization of consumption while working to provide basic food commodities.